كلمـــة

معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

فـي
افتتاح أعمال الدورة (12) للمجلس الوزاري العربي للمياه

الأمانة العامة: 2020/11/25

معالي الوزير السيد مازن غنيم

رئيس سلطة المياه بدولة فلسطين

رئيس الدورة (11) للمجلس الوزاري العربي للمياه

معالي المهندس سعد بن شريدة الكعبي

وزير الدولة لشئون الطاقة بدولة قطر

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود العربية

السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أرحّب بكم في افتتاح أعمال هذا المجلس الموقر في دورته الثانية عشر.. وأهنئ بهذه المناسبة معالي المهندس سعد بن شريدة الكعبي وزير الدولة لشئون الطاقة بدولة قطر على تولي رئاسة الدورة (12) للمجلس الوزاري العربي للمياه، متمنياً له كل التوفيق والسداد ... كما أغتنم الفرصة لتقديم خالص الشكر لمعالي السيد مازن غنيم رئيس سلطة المياه بدولة فلسطين على حسن إدارته لأعمال الدورة السابقة ومتابعته تنفيذ قراراتها رغم الظروف التي يعمل في ظلها، والتي ضاعفت جائحة كورونا من صعوبتها.

السيدات والسادة،

إننا ندرك جميعاً أن الأمن المائي ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي العربي.. فهو موردٌ يختلف عن أي مورد آخر، إذ لا حياة من دونه.. ولا تنمية أو نهضة اقتصادية أو مستقبلاً للمجتمعات في غيابه.. وغني عن البيان أن نجاح خطط التنمية الشاملة الطموحة التي تتابع الكثير من الحكومات العربية تنفيذها رهنٌ بتوفير المصادر المائية الكافية لهذه الخطط.

إن منطقتنا العربية تضم 5% من سكان العالم، و1% فقط من مصادر المياه العذبة.. وبالتالي فالكثير من دولنا العربية يقع بالفعل في منطقة الفقر المائي.. ونحو 60% من السكان في شمال افريقيا والشرق الأوسط يعيشون في مناطق تُعاني من نُدرة المياه.. إن توفير المياه وترشيد إدارتها وتعظيم الاستفادة منها هي قضية المستقبل بامتياز.

ولا شك أن الأمن المائي يرتبط بصورة وثيقة بالأمن الغذائي.. وتُعاني المنطقة العربية للأسف من أكبر فجوة غذائية في العالم.. إذ تستورد نحو نصف ما تستهلك من الغذاء.. بل إن الدول العربية مجتمعة تستورد نحو ثُلث الحبوب المتداولة في سوق التجارة العالمية.. إن الفقر المائي يؤدي بالضرورة إلى تراجع الأمن الغذائي.. وفي ظل ما كشفت عنه جائحة كورونا مؤخراً من مخاطر الاعتماد

على شبكات التوريد الطويلة في أوقات الأزمات، فإن ملفاً خطيراً مثل الأمن الغذائي العربي يقتضي منا وقفة حقيقية ونظرة تكاملية.. تستفيد من الموارد والإمكانيات العربية في مجموعها.. وتُعيد النظر في الكثير من السياسات الزراعية وتقنيات الري المستخدمة، بحيث تتحقق الاستفادة القصوى من الموارد المائية المُتاحة في إطار من التعاون والتنسيق العربي المشترك.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أُهنئ مجلسكم الكريم على حرصه على تنفيذ وتفعيل قرارات المجلس الوزاري العربي المشترك لوزراء المياه والزراعة، ودعمه للجنة المشتركة رفيعة المستوى للمجلسين، والتي تعمل على تنفيذ إعلان القاهرة 2019، للتنسيق بين قطاعي المياه والزراعة ... وأعتبر هذا العمل المشترك نموذجاً جيداً للنظر في المواضيع العابرة للقطاعات في ظل تنامي الوعي بأهمية الترابط بين قطاعات المياه والغذاء والطاقة.

السيدات والسادة..

لقد قام مجلسكم الموقر بجهد متواصل عبر السنوات الماضية لتحديث استراتيجية الأمن المائي العربي.. ويحدونا الأمل أن تتم المصادقة عليها خلال القمة العربية القادمة... فلا شك أن الأمن المائي العربي يتعرض لتحدياتٍ مُتزايدة.. إذ لا تتحكم الدول العربية في الكثير من مصادر المياه التي تعتمد عليها في الإنتاج الزراعي

ومختلف أوجه النشاط الإنساني.. ونحو 80% من المياه العربية يأتي من خارج الحدود.. بما يفرض أوضاعاً جيوسياسية صعبة وضاغطة.

إن التعاون والتنسيق المشترك ينبغي أن يُمثل القاعدة الذهبية لاقتسام موارد المجاري المائية العابرة للحدود.. أما الإجراءات الأحادية واستخدام سياسات الابتزاز المائي فتُمثل حائلاً خطيراً أمام تحقيق التنمية لجميع الشعوب بلا استثناء.. فضلاً عن مخالفة النهج الأحادي للقانون الدولي والاتفاقيات التي تحكم إدارة الأنهار الدولية وتُنظم الاستفادة من مصادر المياه المشتركة.

لقد شهدت السنوات الماضية توترات لا تخفى بين عدد من الدول العربية وجيرانها، بشأن استخدام الموارد المائية المشتركة.. وسواء تعلق الأمر بالعراق أو بمصر والسودان.. فإن الأمن المائي لهذه الدول جزءٌ لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.. ونؤكد لجيراننا في الإقليم أن اقتسام الموارد المائية لا يجب أن يكون مباراة صفرية.. بل ينبغي أن تسود لغة الحلول الوسط، والإدراك المتبادل لحاجات كل طرف التنموية.. إن تحقيق المنفعة القصوى للجميع من الموارد المائية المشتركة لا تتحقق عبر سياسات فرض الأمر الواقع أو الإجراءات الأحادية.. أو من خلال تصور إمكانية تحقيق ما يُسمى بـ "الهيمنة الهيدروليكية" على منابع أي نهر من الأنهار الدولية.

والحقيقة أن تحديات المستقبل تُحتم على الجميع التعاون والعمل المشترك.. فالتغير المناخي والنمو السكاني يُفاقمان من خطورة الخلافات حول اقتسام المياه، ويُهددان بإشعال صراعات بالإمكان تجنبها.. بل إن بالإمكان تحويل التهديدات المحتملة إلى فرص حقيقية لتعاون في مجالات تتجاوز المياه، إلى الطاقة والإنتاج الزراعي.. والتنمية الاقتصادية لمصلحة الدول وشعوبها.

السيدات والسادة..

لا يفوتني التنبيه إلى خطورة ما تقوم به سُلطات الاحتلال الإسرائيلي من الاستمرار في سرقة الموارد المائية لأهلنا في فلسطين المحتلة.. إن المياه تُعد واحدة من قضايا الحل النهائي، ولا ينبغي أن تخضع لمنطق القوة والهيمنة.. وفي هذا السياق أتقدم بالشكر لسلطة المياه الفلسطينية على التقرير الفني الجيد الذي أعدته حول تأثير سياسة ضم الأراضي الفلسطينية على مصادر المياه.

كما أثني على مجهودات الأمانة الفنية لمجلسكم الموقر للانتهاء من إعداد مسودة المبادئ الاسترشادية لتعاون الدول العربية حول المياه المشتركة فيما بينها، والمعروضة على حضراتكم للنظر فيها واعتمادها.

أما بخصوص التحضير للمنتدى العالمي التاسع للمياه الذي كان من المقرر إقامته بالسنغال سنة 2021، فأرى أن تأجيله إلى عام

2022 بسبب جائحة كورونا.. يمثل فرصة سانحة يتعين اغتنامها للتحضير الجيد له ولضمان مشاركة فعالة وحضور عربي يضمن إسماع صوت العرب في هذا المحفل الدولي الهام.

السيدات والسادة،

إن المواضيع المطروحة أمامكم اليوم والتي استفاضت اللجنة الفنية العلمية الاستشارية والمكتب التنفيذي للمجلس في دراستها ... في غاية الأهمية والتأثير على مستقبل أمتنا ... وأتمنى لمجلسكم الموقر أن يخرج بقرارات تخدم المصالح العربية وتُدعم الأمن العربي الشامل.

شكـــراً لكـــم،